باب لا

وتأتي في الكلام لِمَعانٍ :

● تكون للنهي على مقابلةِ الأمر ، لأنه يقال : اضرِبْ زيداً ، فتقولُ : لا تَضرِبْهُ ، ويقال : اضرِبْ زيداً وعَمْراً ، فتقولُ : لا تَضرِبْ زيداً ولا عمراً ، بتكريرها ، لأنه جوابٌ عن اثنين ، فكان مُطابِقاً لِما بُنِيَ عليه من حُكْم الكلام السابق ، فإنَّ قوله : اضرِبْ زيداً وعَمْراً ، جُمْلتانِ في الأصل ، قال ابن السَّرَّاج : لو قلتَ : لا تَضرِبْ زيداً وعَمْراً ، لم يكن هذا نَهْياً عن الاثنين على الحقيقة ، لأنه لو ضَرَبَ أحدَهما لم يكن مخالِفاً ، لأن النهيَ لم يَشمَلْهُما ، فإذا أردتَ الانتهاءَ عنهما جميعاً فنَهْيُ ذلك : لا تَضرِبْ زيداً ولا عَمراً ، فمجيئُها هنا لانتظام النهي بأَسْرِه ، وخروجُها إخلالٌ به . هذا لفظُه .

ووَجْهُ ذلك : أن الأصل : لا تَضرِبْ زيداً ولا تَضرِبْ عَمْراً ، لكنهم حذفوا الفعلَ اتساعاً لدلالة المعنى عليه ، لأن (لا) الناهيةَ لا تدخلُ إلا على فِعْلٍ ، فالجملةُ الثانية مستقلَّةٌ بنفسها ، مقصودةٌ بالنهي كالجملة الأُولى ، وقد يَظهَرُ الفعلُ ويُحذَف (لا) لفَهْم المعنى أيضاً ، فيقال : لا تَضرِبْ زيداً وتَشتُمْ غامِراً ، ومثلُه : لا تأكُلِ السَّمَكَ وتَشرب اللبنَ ، أي : لا تَفعَلْ واحداً منهما ، وهذا بخلاف : لا تَضرِبْ زيداً وعَمراً ، حيث كان الظاهرُ أن النهي لا يَشمَلُهما لجواز إرادة الجمع بينهما ، وبالجملة فالفَرْقُ غامضٌ : وهو أن العاملَ في : لا تأكلِ السمكَ وتشربِ اللبنَ ، مُتعيِّنٌ ، وهو (لا) ، وقد يجوز حذفُ العامل لقَرينة ، والعامل في : لا تَضرِبْ زيداً وعَمراً ، غيرُ متعيِّن ، إذ يجوزُ أن تكون الواوُ بمعنى : مَعَ ، فوَجَبَ إثباتُها رفعاً لَلَّبْس ، وقال بعضُ المتأخرين : يجوز في الشِّعر : لا تَضرِبْ زيداً وعَمْراً ، على إرادة : ولا عَمراً .

● وتكونُ للنَّفْي ، فإذا دَخَلت على اسم نَفَتْ مُتعلَّقَه لا ذاتَه ، لأنَّ الذواتِ لا تُنفَى ، فقولك : لا رَجُلَ في الدار ، أي : لا وُجودَ رجلٍ في الدار ، وإذا دَخَلَت على المُستقبَل عَمَّت جميعَ الأزمنة ، إلا إذا خُصَّ بقَيدٍ ونحوِه ، نحوُ : واللهِ لا أَقُومُ ، وإذا دَخَلَت على الماضي نحوُ : واللهِ لا قُمْتُ ، قَلَبَتْ معناه إلى الاستقبال ، وصار المعنى : واللهِ لا أَقُومُ ، وإذا أُرِيدَ الماضي قيل : واللهِ ما قُمْتُ ، وهذا كما تَقلِبُ (لَمْ) معنى المُستقبَلِ إلى الماضي ، نحوُ : لم أَقُمْ ، والمعنى : ما قُمْتُ .

● وجاءَت بمعنى : غَيْر ، نحوُ : جئتُ بلا ثوبٍ ، وغَضِبتُ من لا شيءٍ ، أي : بغيرِ ثوبٍ ، وبغيرِ[1] شيءٍ يُغضِبُ ، ومنه : ﴿ولا الضَّالِّينَ﴾ [الفاتحة : ٧] ، وإذا كانت بمعنى : غَيْر ، وفيها معنى الوَصْفيَّة ، فلا بُدَّ من تكريرها نحوُ : مَرَرتُ برجلٍ لا طويلٍ ولا قصيرٍ .

● وجاءت لنَفْي الجِنْس ، وجاز لقرينةٍ حذفُ الاسم ، نحوُ : لا عليكَ ، أي : لا بأسَ عليكَ ، وقد يُحذَف الخَبَرُ إذا كان معلوماً نحوُ : لا بأسَ .

ثم النفيُ قد يكون لوجودِ الاسم نحوُ : لا إلهَ إلا اللهُ ، والمعنى : لا إلهَ موجودٌ أو معلومٌ إلا اللهُ ،

(١) الأولى أن يقال : ومن غير شيء . (ع) .

والفقهاء يُقدِّرون نفيَ الصِّحَّةِ في هذا القِسْم ، وعليه يُحمَل : «لا نكاحَ إلا بوَلِيٍّ»[1] .

وقد يكونُ لنَفْي الفائدةِ والانتفاعِ والشَّبَهِ ونحوه ، نحوُ : لا وَلَدَ لي ولا مالَ ، أي : لا وَلَدَ يُشْبِهُني في خُلُقٍ أو كَرَم ، ولا مالَ أَنتفعُ به ، والفقهاءُ يُقدِّرون نَفْيَ الكَمَالِ في هذا القِسْم ، ومنه : «لا وُضوءَ لمَنْ لم يُسَمِّ اللهَ»[2] .

وما يَحتمِلُ المَعْنَيَين فالوجهُ تقديرُ نَفْي الصِّحَّة ، لأنَّ نَفْيَها أَقربُ إلى الحقيقة ، وهي في الوجود ، ولأنَّ في العمل به وَفاءً بالعَمَل بالمعنى الآخَرِ دون عَكْسٍ ، وقد تَقدَّمَ بعضُ ذلك في (نَفَى) .

● وجاءت بمعنى : لَمْ ، كقوله تعالى : ﴿فلا صَدَّقَ ولا صَلَّى﴾ [القيامة : ٣١] أي : فلم يَتَصَدَّقْ .

● وجاءت بمعنى : لَيْسَ ، نحو : ﴿لا فيها غَوْلٌ﴾ [الصافات : ٤٧] أي : ليسَ فيها ، ومنه قولهم : لا هَا اللهِ ذا ، أي : ليس واللهِ ذا ، والمعنى : لا يكونُ هذا الأمرُ .

● وجاءت جواباً للاستفهام ، يقال : هل قامَ زيدٌ؟ فيقال : لا .

● وتكون عاطفةً بعد الأمرِ والدعاءِ والإيجابِ ، نحوُ : أَكرِمْ زيداً لا عَمْراً ، واللهمَّ اغفِرْ لزيدٍ لا عمرٍو ، وقامَ زيدٌ لا عمرٌو ، ولا يجوز ظهورُ فعلٍ ماضٍ بعدَها لئلاَّ يَلتبِسَ بالدعاء ، فلا يقال : قامَ زيدٌ لا قامَ عَمرٌو .

● وقال ابن الدَّهَّان : ولا تقعُ بعد كلام منفيٍّ ، لأنها تَنفِي عن الثاني ما وَجَبَ للأوَّل ، فإذا كان الأولُ منفياً فماذا تَنفِي؟

وقال ابنُ السَّرَّاج وتَبِعَه ابنُ جِنِّي : معنى (لا) العاطفةِ التحقيقُ للأوَّل والنفيُ عن الثاني ، فتقول : قامَ زيدٌ لا عَمرٌو ، واضربْ زيداً لا عَمراً .

● وكذلك لا يجوزُ وقوعُها أيضاً بعد حروف الاستثناء ، فلا يقال : قامَ القومُ إلا زيداً ولا عَمراً ، وشِبْهُ ذلك ، وذلك لأنها للإخراج مما دَخَلَ فيه الأولُ ، والأوَّل هنا مَنفيٌّ ، ولأن (الواوَ) للعَطْف و(لا) للعَطْف ، ولا يجتمعُ حَرْفانِ بمعنًى واحد ، قال ابن السَّرَّاج : والنفي في جميع العربية يُنْسَقُ عليه بـ(لا) إلا في الاستثناء . وهذا القِسمُ داخلٌ في عموم قولهم : لا يجوز وقوعُها بعد كلام منفيٍّ .

قال السُّهَيليُّ : ومن شَرْطِ العَطْف بها أن لا يَصْدُقَ المعطوفُ عليه على المعطوف ، فلا يجوز : قامَ رَجُلٌ لا زيدٌ ، ولا : قامت امرأةٌ لا هندٌ ، وقد نَصُّوا على جواز : اضربْ رَجُلاً لا زيداً ، فيُحتَاج إلى الفَرْق .

● وتكون زائدةً ، نحو : ﴿ولا تَستَوِي الحَسَنَةُ ولا السيئةُ﴾ [فصلت : ٣٤] ، و﴿ما منَعَكَ أن لا تَسجُدَ﴾ [الأعراف : ١٢] أي : مِن السجودِ ، إذ لو كانت غيرَ زائدة لكان التقديرُ : ما مَنَعَك من عدمِ السجودِ ، فيقتضي أنه سَجَدَ ، والأمرُ بخلافه .

● وتكون مُزِيلَةً لِلَّبْس عند تعدُّد المنفيِّ ، نحوُ : ما قامَ زيدٌ ولا عَمرٌو ، إذ لو حُذِفَت لجاز أن يكون المعنى نفيَ الاجتماع ، ويكون قد قاما في زَمَنَين ، فإذا قيل : ما قامَ زيدٌ ولا عمرٌو ، زال اللَّبْسُ وتعلَّق النفيُ بكل واحدٍ منهما ، ومثله : لا تَجدُ زيداً وعَمراً قائماً ، فنَفْيُهما جميعاً : لا تَجِدُ زيداً ولا عمراً قائماً ، وهذا قريبٌ في المعنى من النهي .

(١) هو حديث أخرجه أبو داود (٢٠٨٥) ، والترمذي (١١٠١) ، وابن ماجه (١٨٨١) من حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه .

(٢) هو حديث أخرجه أبو داود (١٠١) ، وابن ماجه (٣٩٩) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه ، وأخرجه الترمذي (٢٥) ، وابن ماجه (٣٩٨) من حديث سعيد بن زيد رضي الله عنه ، وكلا الإسنادين ضعيف .

● وتكون عِوَضاً من حرف الشأْن والقصَّة ، ومن إحدى النُّونَين في (أنَّ) إذا خُفِّفت ، نحو : ﴿أفَلا يَرَوْنَ أنْ لا يَرجِعُ إليهم قَوْلاً﴾ [طه : ٨٩] .

● وتكون للدعاء ، نحو : لا سَلِمَ ، ومنه : ﴿لا تَحمِلْ علينا إصْراً﴾ [البقرة : ٢٨٦] ، وتَجزِمُ الفعلَ في الدُّعاء جَزْمَه في النهي .

● وتكون مُهَيِّئةً ، نحو : لَوْلا زيدٌ لَكانَ كذا ، لأن (لو) كان يَلِيها الفعلُ ، فلمَّا دَخَلَت (لا) معها غَيَّرَت معناها ووَلِيَها الاسمُ .

وهي في هذه الوجوه حرفٌ مُفرَدٌ يُنْطَق بها مقصورةً كما يقال : بَا تَا ثَا ، بخلاف المُركَّبة نحو : الأَعْلم والأَفضَل ، فإنها تَتَحلَّل إلى مُفرَدَينِ وهما : لامْ ألِفْ .

● وتكون عِوَضاً عن الفِعْل ، نحوُ قولِهم : إمَّا لا فافعَلْ هذا ، فالتقدير : إنْ لم تَفعَلْ ذلك فافعَلْ هذا ، والأصل في هذا أن الرجل يَلزَمُه أشياءُ ويُطالَب بها فيَمتنِعُ منها فيُقنَعُ منه ببعضها ، ويقال له : إمَّا لا فافعَلْ هذا ، أي : إنْ لم تَفعَلِ الجميعَ فافعَلْ هذا ، ثم حُذِفَ الفعلُ لكَثْرة الاستعمال وزِيدَت (ما) على (إنْ) عِوَضاً عن الفعل ، ولهذا تُمَالُ (لا) هنا لنيابتها عن الفِعْل ، كما أُمِيلَت (بَلَى) و(يَا) في النداء ، ومثلُه قولهم : مَن أَطاعَكَ فأَكرِمْه ، ومَن لا فَلاَ تَعْبَأْ به ؛ بإمالة (لا) لنيابتها عن الفعل ، وقيل : الصوابُ عَدَمُ الإمالة ، لأن الحروف لا تُمَالُ ، قاله الأزهريُّ .